اقتصاد

مكافحة الغلاء تزداد صعوبة في تونس

تونس - **إيمان الحامدي**

تزيد مهمة كبح غلاء الغذاء في تونس صعوبة، رغم محاولات السلطة تشديد القبضة على الأسواق عبر أجهزة الرقابة واعتماد سياسة تحديد أسعار اللحوم والخضروات، حيث سجلت الأسواق مستويات قياسية لأسعار المواد الأساسية في سلة غذاء التونسيين. وأظهرت البيانات الصادرة عن معهد الإحصاء الحكومي هذا الشهر أن أسعار الغذاء زادت بنسبة 9,3% نتيجة ارتفاع أسعار لحم الضأن بنسبة 21,4%، وأسعار الفواكه الجافة بنسبة 15,2%، وأسعار الدواجن بنسبة 14,1%، وأسعار الأسماك الطازجة بنسبة 13,9%. كذلك شمل نزيف الأسعار الخضروات التي ارتفعت أسعارها بنسبة 13,1%، بينما زادت أسعار لحم البقر بنسبة 11% وأسعار الفواكه بنسبة 6,8%، في حين سُجِّلَ تراجع في أسعار البيض بنسبة 5,7%. ولجأت السلطة في أكثر من مناسبة إلى التدخل في السوق عبر آلية تسعير المواد الغذائية ووضع سقف للأسعار، حيث شملت هذه القرارات لحوم الدواجن والبيض واللحوم الحمراء، غير أن المواطنين لم يلمسوا أثراً لهذه القرارات بعد أن واصلت الأسعار نسقها التصاعدي. وقد واجهت قرارات تسعير المواد الغذائية انتقادات من قبل المنتجين، غير أن الرئيس قيس سعيد قال «إن الحل للغلاء في تونس هو تدخل الدولة لتسعير المواد الغذائية»، وذلك خلال لقاء جمعه بوزير التجارة والتنمية سمير عبيد، وفق منشور على الصفحة الرسمية للرئاسة على «فيسبوك». وخلال اللقاء، تناول سعيد والوزير ارتفاع أسعار مختلف المواد الغذائية، وبيعها خارج منافذ البيع المعتادة، واختفاءها من بعض المناطق، حيث اتهم الرئيس التجار بممارسة الاحتكار والمضاربة. واعتبر سعيد أن «الدولة من حقها تسعير العديد من المواد ومن واجبها إيجاد الحلول السريعة لهذا الوضع غير الطبيعي».

ويرى رئيس منظمة إرشاد المستهلك، لطفي الرياحي، أن القرارات المتتالية للسلطات مهمة في المساعدة على كبح جماح الأسعار وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، غير أنها تظل غير كافية في غياب استراتيجية ناجعة لمراقبة مسالك التوزيع. ويقول الرياحي في تصريح لـ«العربي الجديد» إن خفض الأسعار يتطلب رقمنة شاملة لمسارات السلع بما يساعد على كبح سيطرة المضاربين على الأسواق ويحد من تحكمهم في بورصة الأسعار. ويعتبر أن تحكم المضاربين في الأسواق يسبب ضرراً كبيراً للمنتجين والمستهلكين بينما تتراكم الأرباح في جيوب الوسطاء. كما يؤكد الرياحي أن كل الخطط التي تنفذها وزارة التجارة تبقى منقوصة ما لم تتوصل السلطات إلى حلول حديثة ومرقمنة تمكن من التخطيط المسبق للإنتاج ومتابعة مسارات السلع من مرحلة الزراعة أو التصنيع إلى حين وصولها إلى المستهلك. وقبل نحو سنة، أطلقت وزارة التجارة برنامجاً استثنائياً للمراقبة الاقتصادية يشمل متابعة حركة السلع على الطرقات لمنع تهريب المواد الغذائية ومكافحة التخزين الاحتكاري. لكن السوق التونسية تعاني منذ أشهر من نقص في مواد أساسية على موائد التونسيين، ولا سيما منها الدقيق والزيوت النباتية والسكر والأرز والقهوة، وهي مواد تدعمها الدولة في إطار سياسة اجتماعية تعتمدها تونس منذ أكثر من خمسة عقود.

(مايك كامب/ Getty)

تباطؤ بريطاني شديد

تباطأ النمو الاقتصادي البريطاني بقوة في الربع الثالث من العام الجاري، إذ أظهرت البيانات الصادرة عن المكتب الوطني البريطاني الجمعة تباطؤاً حاداً للنمو مسجلاً 0,1% في الفترة بين يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول. وهذا المعدل أقل من نسبة 0,5% المسجلة في الربع الثاني، كما أنه أدنى من توقعات السوق بتحقيق نمو بواقع 0,2%. كما يعتبر انكماش الناتج المحلي في سبتمبر/أيلول، تطوراً من المرجح أن يؤجج اتهامات من منتقدي حكومة العمال الجديدة أنها أبطأت الاقتصاد في الأسابيع الأولى لها في السلطة. وجعل حزب العمال الذي تولى الحكومة في يوليو/تموز للمرة الأولى بعد 14 عاماً، زيادة النمو الاقتصادي أولويته القصوى على مدار السنوات الخمس المقبلة، علماً أنه منذ الأزمة المالية في فترة 2008 – 2009، صار أداء الاقتصاد البريطاني ضعيفا مقارنة بالسنوات السابقة.

أخبار

المجر: يجب إعادة النظر في العقوبات على روسيا

قال رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان الجمعة إنه يجب على الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في العقوبات المفروضة على روسيا لأنها تبقي أسعار الطاقة مرتفعة مما يعوق القدرة التنافسية للاتحاد. وأضاف أوربان أن

الشركات الأميركية تدفع ربع ما تنفقه نظيراتها الأوروبية على الغاز والكهرباء، وهو عائق لا يمكن التغلب عليه بوسائل أخرى.

تدشين أول ميناء تموله الصين في أميركا الجنوبية

حذرت واشنطن، دول أميركا اللاتينية من الاستثمارات الصينية، وذلك في اليوم نفسه لتدشين الرئيس الصيني شي جين بينغ الذي يزور البيرو إلى جانب الرئيس الأميركي جو بايدن في إطار قمة أبيك، ميناء تشانكاي العملاق، وهو الأول من نوعه بتمويل صيني في أميركا الجنوبية، وعبارة عن مجمّع بكلفة 3,5 مليارات دولار في المنطقة الواقعة شمال العاصمة ليما ومصمّم ليكون مركزاً تجارياً إقليمياً.

ومن شأن الميناء أن يسمح لبلدان أميركا الجنوبية بتجاوز الموانئ في المكسيك والولايات المتحدة لدى التعامل تجارياً مع آسيا. ومن المقرر أن يجتمع شي السبت في ليما مع بايدن في آخر لقاء على الأرجح بينهما قبل عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

عجز ميزانية تركيا يبلغ 5,4 مليارات دولار

قالت وزارة الخزانة التركية الجمعة إن تركيا سجلت عجزاً في الميزانية بلغ 186,27 مليار ليرة (5,41 مليارات دولار) في أكتوبر/ تشرين الأول، مع وصول العجز في الأشهر العشرة الأولى من العام إلى 1,26 تريليون ليرة. وبلغ العجز الأولي، الذي يستثني مدفوعات الفائدة، 50,05 مليار ليرة في أكتوبر و211,38 مليار ليرة في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى أكتوبر/ تشرين الأول.

شركات كبرى تتعهد باستثمارات للطاقة المستدامة

أعلنت شركات الطاقة الرائدة توتال إنرجيز وبي بي وشل وإكوينور تعهداً باستثمار مشترك قيمته 500 مليون دولار بهدف زيادة القدرة على الوصول إلى مصادر الطاقة المستدامة الحديثة. جاءت خطة الاستثمار خلال قمة الأمم المتحدة للمناخ كوب29 في أذربيجان، والتي طغى عليها التوتر السياسي، إذ سحبت الأرجنتين وفدها. وقالت الشركات إن استثمارها المشترك سيستهدف في المقام الأول آسيا ودول جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا.

أدنى سعر للذهب منذ 3 سنوات

بلغ سعر أونصة الذهب أدنى مستوياته منذ ثلاث سنوات، بينما كان لافتاً تراجع عملة بيتكوين لما دون 90 ألف دولار وسط إقبال بعض المستثمرين على جني الأرباح بعد الارتفاع الكبير الذي سجلته. فقد تراجعت أسعار الذهب الجمعة، وسجلت أسوأ أداء أسبوعي في أكثر من ثلاث سنوات، بضغط من قوة الدولار وسط توقعات بتخفيضات أقل لأسعار الفائدة الأميركية. وانخفض سعر أونصة الذهب في المعاملات الفورية 0,1% إلى 2562,61 دولاراً الجمعة. وهبط الذهب بأكثر من 4% هذا الأسبوع، وفقاً لبيانات «رويترز». وسجل الذهب أدنى مستوى في شهرين في الجلسة السابقة وانخفض أكثر من 220 دولاراً عن ذروته القياسية التي سجلها الشهر الماضي. كما تراجعت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0,2% إلى 2567,10 دولاراً.

ونقلت وكالة رويترز عن محلل السوق لدى «فوريكس دوت كوم» فؤاد رزاق زاده قوله إن تراجع الذهب يعكس توقعات بمزيد من التشديد في السياسة النقدية الأميركية في عام 2025 تحت قيادة الرئيس الأميركي المنتخب ترامب. وتزيد أسعار الفائدة المرتفعة من تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الذهب الذي لا يدر عوائد. وقال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي (المصرف المركزي الأميركي) جيروم باول أمس الخميس، إنه لا توجد حاجة للتسرع في خفض الفائدة وأرجع ذلك إلى النمو الاقتصادي المستقر وقوة سوق العمل.

ووفقاً لأداة فيد ووتش التابعة لـ«سي إم إي»، تتوقع الأسواق بنسبة 48,3% خفض أسعار الفائدة 25 نقطة أساس في ديسمبر/كانون الأول، انخفاضا من 82,5% قبل يوم.

وأظهرت بيانات الخميس، ارتفاع أسعار المنتجين في الولايات المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول، وهو ما يدعم توقعات توقف التضخم عن التراجع.

أما بيتكوين، فسجل سعرها الجمعة تصحيحًا بنسبة 6% تقريبًا منذ تسجيلها أعلى مستوى على الإطلاق في 13 نوفمبر/ تشرين الثاني. وقد شهدت صناديق الاستثمار المتداولة المدرجة في البورصة الأميركية ثالث أكبر تدفقات خارجية منذ إطلاقها، بما يزيد على 400 مليون دولار. وفي كل مرة تحصل تدفقات خارجة تزيد عن 400 مليون دولار، يتراجع سعر بيتكوين وهو ما حصل في الأول من مايو/أيار والرابع من نوفمبر/تشرين الثاني.

(رويترز، العربي الجديد)

سياسات نقدية

صرخة مودعي لبنان

الأموال المحتجزة تزيد أزمات الأسر في الحرب

يستمر العدوان الإسرائيلي على لبنان فيما أموال الآلاف من اللبنانيين محتجزة من دون أي سند قانوني لدى المصارف، في ظل الحاجة الماسة للسيولة خلال الحرب

بيروت ـ **أديرا الشوفي**

تتصاعد صرخات المودعين في لبنان، حيث تحتجز المصارف أموال الآف الأسر في ظل حاجتها للسيولة بشدة خلال العدوان الإسرائيلي الدائر حالياً، وسط نزوح أكثر من 1,2 مليون شخص من مناطقهم، فيما ترشح معلومات عن اتجاه لتمويل الدولة المأزومة من أموال المودعين، ما يزيد من التوتر والخوف لدى الأسر من السيطرة على أموالهم من دون أي أمل باستعادتها. وقال الخبير المالي والضريبي كريم ضاهر، في حديث خاص مع «العربي الجديد»، إن تمكّن المودعين من الحصول على أموالهم المستحقة دون قيود زمنية كان سيسهم في تخفيف معاناتهم اليومية، وأضاف أن القدرة على السحب الفوري كانت ستحد من الأزمة المعيشية، خاصة في ظل الحرب الراهنة.

وأكد ضاهر أن هناك العديد من الأزمات التي استجدت جراء الأحداث الأخيرة، مشيراً إلى أن جميع اللبنانيين يعانون، وإن تفاوتت حدة المعاناة بين القطاعات والمناطق. وأوضح أن بعض المودعين النازحين يعيش في ظروف غير لائقة، بينما يعاني آخرون بشكل أقل حدة لكنهم تأثروا أيضاً بنتائج العدوان. وأوضح ضاهر أن القطاع الخاص اليوم يواجه خيارين صعبين: إما صرف العمال أو تخفيض الأجور بنسبة تصل إلى 50%، مما يؤثر سلباً على الجميع. وأضاف أنه لو كان الوضع المصرفي مستقراً منذ عام 2019، لتمكن القطاع المصرفي من مساعدة المواطنين على السفر أو تحويل الأموال لشراء منزل أو تأسيس عمل. وأضاف أن توفير الودائع للمواطنين كان سيمكّنهم من تأمين احتياجاتهم دون الحاجة إلى المساعدات الخارجية. وأن انتهاء الحرب وتمكن المودعين من استعادة أموالهم كان سيساعد في إعادة الإعمار وإصلاح ما تهدم. ولو كانت المصارف تعمل كما في السابق، لتمكن المواطنون من الحصول على قروض ميسّرة للقيام بعمليات إعادة الإعمار.

وتابع أن الأموال المحتجزة في المصارف كانت ستوفر استمرارية للعديد من المؤسسات والشركات لمدة شهرين أو حتى ستة أشهر، مقارنة بالوضع الحالي الذي يهدد بديمومة الاقتصاد. وأضاف أن المواطنين فقدوا أموالهم بالكامل، حتى وإن تمكنوا من جمع مبالغ جديدة، فإنها غالباً غير كافية لمواجهة الجمود الاقتصادي.

> دعوات لرفض حصول الحكومة على سلف من خزينة الدولة

كما شدد ضاهر على ضرورة التفرقة بين الاحتياطي الإلزامي الذي وعد الحاكم بالإنابة، وسيم منصوري، بعدم المساس به، والوفر الذي تحقق من خلال سياسات ضبط الكتلة النقدية وحصر بيع وشراء الدولار عبر مصرف لبنان. وأوضح أن هذا الوفر يُستخدم لمساعدة المودعين عبر زيادة السحوبات، لكنه لا يُستغل لتمويل الدولة اللبنانية. وأشار إلى أن الدولة تستفيد من الحساب 36، الذي أنشئ بموجب قانون الموازنة رقم 2022/10، لجمع الضرائب بالعملات الأجنبية، مبيناً أن هذه الإيرادات، إلى جانب المدخول بالعملات الأجنبية والليرة اللبنانية، ساعدت الدولة على توفير بعض المبالغ الضرورية.

وقد عقدت جمعية «صرخة المودعين» اجتماعاً مع حاكم مصرف لبنان بالإنابة، الدكتور وسيم منصوري، وقد تمت خلال الاجتماع مناقشة الأوضاع المأسوية التي يعاني منها المودعون في ظل الظروف الحالية، بما في ذلك الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان. وتقل رئيس جمعية صرخة المودعين، علاء خورشيد في حديث خاص مع «العربي الجديد»، عن حاكم مصرف لبنان قوله إنه لن يمول الحكومة من أموال المودعين. وأضاف أنه يمكن للحكومة زيادة الإيرادات من خلال تحسين تحصيل الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي، حيث إن العديد من الشركات الكبيرة والأفراد الأثرياء يتمتعون بامتيازات ضريبية غير عادلة أو يتهربون من دفع الضرائب بشكل كامل، مشيرا إلى أن تحسين هذا الجانب سيعزز من ميزانية الدولة دون اللجوء لأموال المودعين. وأشار إلى أن الخصخصة الجزئية لبعض الأصول العامة التي تعاني من الهدر، يمكن أن تساهم في توفير موارد مالية إضافية دون الاعتماد على احتياطيات البنك المركزي.

وفي سياق متصل، أفاد خورشيد بأن مكافحة الفساد والهدر، وإصلاح مؤسسات الدولة سيكون لها تأثير مباشر على تخفيف العبء المالي للحكومة، ويمكن توجيه الموارد التي تهدر في الفساد والهدر نحو تمويل الخدمات الأساسية والدين، وبالنسبة لمصرف لبنان يمكنه القيام بواجبه تجاه الحكومة حسب الموازنة دون المساس بأموال المودعين وليس عبر إعطاء سلف خزينة كما تطلب الحكومة.

وأشار خورشيد إلى أنهم طالبوا برفع سقف السحوبات، لكن المصرف المركزي ينتظر نهاية هذه الحرب وتوضيح الوضع المالي، ليتم رفع سقف السحوبات للمودعين. وأوضح أن الإجراءات التي تريد الجمعية اتخاذها من مصرف لبنان هي عدم تمويل الحكومة بأي شكل من الأشكال باستخدام أموال المودعين، خاصة رفض ما تطالب به الحكومة من «سلفات خزينة»، مؤكداً أن هذا الأمر مرفوض تماماً من جانبهم. ولفت إلى أنه ربما سيكون هناك تحركات قريباً ضد بعض المصارف التي تمارس طرقاً غير إنسانية في التعامل مع المودعين. ومن جانب ثانٍ، أكد خورشيد رفض «شطب أي جزء من أموال المودعين، بأي حجة أو ذريعة، سواء كان شطبًا للفوائد أو لأي أسباب أخرى، رفضنا هذا الأمر رفضًا تامًا».

أمام مصرف في بيروت، 26 سبتمبر 2022 (جوزف عيد/ فرانس برس)

ليبيا

تحديات التأجير التمويلي: تشابك الاختصاصات

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

قرر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي تنظيم نشاطات التأجير التمويلي، إلا أن خبراء في المجال المالي يؤكدون لـ«العربي الجديد» أن هناك تشابكًا قانونيًا بين الاختصاصات بين هيئة الرقابة على سوق المال ومصرف ليبيا المركزي، مما يعيق أي بوادر لتسهيل تنفيذ الاستراتيجية. والتأجير التمويلي هو نوع من التمويل يتم فيه توفير الأصول أو المعدات أو العقارات للأفراد أو الشركات من قبل جهة مؤجرة (عادةً بنك أو شركة تمويل) لتمكينهم من استخدامها لفترة محددة مقابل دفعات دورية. يأتي ذلك في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها ليبيا، بما في ذلك التقلبات المالية وعدم الاستقرار السياسي، يسهم التأجير التمويلي في توفير السيولة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ويتيح لها التوسع والابتكار في بيئة اقتصادية معقدة. كما يعزز هذا القطاع دور القطاع الخاص ويفتح أبوابًا جديدة للاستثمار. في هذا السياق، أشار صاحب مشروع معتز نصر (25 عامًا) في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أن التأجير التمويلي سيفتح آفاقًا جديدة للاستثمار، خاصة في ظل تعثر بعض المشاريع بسبب تخفيضات في سعر الصرف وفرض ضريبة على الدولار، مما جعل العديد من المشروعات غير قادرة على الاستمرار.

وأضاف معتزّ أن التأجير التمويلي يساعد في توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الأكثر احتياجًا، مثل الصناعة والبنية التحتية، مما يسهم في تعزيز الإنتاجية الوطنية. وفي الوقت ذاته، يلفت إلى أهمية وجود رقابة من قبل مصرف ليبيا المركزي

> تعويل على التأجير التمويلي لزيادة تدفق الاستثمارات

لضمان عدم وقوع تلاعب في عقود التأجير التمويلي. من جهة أخرى، رأى المحلل المالي عبد الحكيم عامر غيث أن القانون رقم 15 لسنة 2010 قد ساعد في تنظيم النشاط المالي المتعلق بالتأجير التمويلي، إلا أنه أشار إلى الحاجة لتحديث بعض المواد المتعلقة بالضمانات والشروط المالية لتواكب التغيرات الاقتصادية العالمية. وأكد لـ «العربي الجديد» على ضرورة تحسين البيئة التشريعية لجذب المزيد من الاستثمارات في هذا المجال، مشيرًا إلى أن التأجير التمويلي يُعد بديلًا مهمًا للتمويل البنكي التقليدي في ظل غياب الاستقرار الاقتصادي. كما أشار أستاذ الاقتصاد عادل المقرحي، إلى أن هناك تشابكًا قانونيًا في الاختصاصات بين تعديلات قانون المصارف لعام 2013 بشأن إضافة اختصاص التأجير التمويلي وبين اختصاص هيئة الرقابة على سوق المال. وأوضح لـ «العربي الجديد» أن هذه الخطوة تعتبر جيدة، مؤكدًا أن القطاع المالي في ليبيا يشهد تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة.

السعودية

مشروع سكك حديد لتعزيز التجارة

مسقط ـ **كريم رمضان**

تستعد المملكة العربية السعودية لإطلاق مشروع ربط شرق المملكة بغربها عبر السكك الحديدية بهدف تعزيز حركة التجارة الداخلية والدولية، ووفقًا للموقع الرسمي لوزارة النقل والخدمات اللوجستية السعودية، فإن شبكة السكك الحديدية المزمعة ستعزز من قدرة المملكة على الاستفادة من موقعها الجغرافي الفريد، حيث تطل على الخليج العربي والبحر الأحمر، ما يجعلها نقطة ربط حيوية بين الأسواق الآسيوية والأفريقية. ويشير الخبير الاقتصادي حسام عايش، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن المملكة العربية السعودية تسعى، وفق رؤية 2030، إلى أن تكون مركزاً لوجستياً عالمياً، ومقراً للعديد من الفعاليات الاقتصادية والتجارية المختلفة، وهو ما سيتجسد من خلال سلاسل الإمداد التي ستمر عبر المملكة. وتعمل المملكة على تفعيل الحركة التجارية الداخلية من خلال ربط المدن السعودية فيما بينها، بحسب عايش، مشيراً إلى أن مساحة المملكة، البالغة أكثر من مليوني كيلومتر مربع، تجعل الربط عبر السكك الحديدية أكثر جدوى من حيث الفعالية والسرعة في نقل كميات كبيرة من السلع والمنتجات والمعادن.

محطة قطار في السعودية، 12 ديسمبر 2019 (Getty)

ويتجاوز حجم الاستثمارات في قطاع النقل بالمملكة، بما في ذلك النقل السككي، تريليون ريال سعودي، ومن المقرر أن يمتد طول شبكة السكك الحديدية من 5 آلاف و500 كيلومتر حالياً إلى أكثر من 13 ألف كيلومتر مستقبلاً، حسب تخطيط الحكومة السعودية، وهو ما يرى عايش أنه سيختصر وقت الشحن بين شرق المملكة وغربها من خمسة أيام إلى ثلاثة أيام. وفي السياق، يشير الخبير الاقتصادي علي سعيد العامري، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن مشروع الربط الحديدي بين شرق المملكة العربية السعودية وغربها يشكل نقلة نوعية في كفاءة نقل السلع والبضائع وسرعة تسليمها. كما يساهم المشروع في زيادة حجم التجارة الداخلية والدولية من خلال تسهيل نقل السلع والبضائع بين المدن، بحسب العامري، ما يسهل عمليات النقل والتوزيع والتخزين. وتتعدد الفوائد البيئية والأمنية للمشروع، حسب ما يرى الخبير الاقتصادي، إذ سيساهم في تخفيف الازدحام المروري على الطرق، وتقليل نسبة الحوادث المرورية، فضلاً عن خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويساهم المشروع أيضا في تعزيز النمو الاقتصادي السعودي من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة التبادل التجاري، ولذا يؤكد العامري أن المشروع سيكون له دور كبير في تحسين كفاءة النقل وتعزيز النمو الاقتصادي.

تقرير

شكلت تصريحات رسمية بالأردن في وجود كميات ضخمة من الغاز جدلاً واسعاً في الشارع وكذا بين الخبراء والمختصين، فبينما تم تداول معلومات بوجود أكثر من 9 تريليونات قدم مكعب قد تكفي حاجة الأردن لسنوات، شكك خبراء في هذه الأرقام

استكشاف غاز الأردن

جدل وتشكيك في تصريحات رسمية متفائلة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

فتحت تصريحات حكومية حول مخزون الأردن من الغاز الطبيعي الجدل مجدداً حول ماهية الاستكشافات النفطية والغازية التي تمت في البلاد على مدى العقود الماضية ونتائجها، خاصة مع تأكيدها في كل مرة عدم جدواها الاقتصادية والتجارية، في الوقت الذي تشهد فيه دول مجاورة مثل السعودية والعراق اكتشافات متوالية، خاصة للغاز. كما أثارت تصريحات مدير المصادر الطبيعية في وزارة الطاقة الأردنية، بهجت العدوان، في وجود مخزون ضخم من الغاز يكفي استهلاك البلاد لأكثر من ستة عقود، الاستغراب وسط تشكيك خبراء ومختصين حول ما تم تداوله من معلومات، وكذلك عدم تعاطي الشارع الأردني بإيجابية معها استناداً إلى نتائج مسحية سابقة. وطرح مختصون العديد من التساؤلات حول تلك التصريحات وجدوى احتياطي الغاز، والسؤال الأبرز: «لماذا الآن وليس في السنوات السابقة؟» وهل ما كشف عنه مدير المصادر الطبيعية ينطوي على معلومات صحيحة؟ ما هي الخطوات المقبلة لاستخراج هذا المورد الحيوي الذي يحتاج إليه الأردن لزيادة إيراداته المحلية والتغلب على مشكلاته الاقتصادية وسداد المديونية التي لامست 60 مليار دولار، إضافة إلى الحد من مشكلتي الفقر والبطالة؟

تصريحات تثير الجدل

وكان مدير المصادر الطبيعية في وزارة الطاقة الأردنية، بهجت العدوان، قد قال الأربعاء الماضي إن الدراسات بينت وجود كميات تجارية في حقل الريشة الغازيّ تقدر بـ 9,4 تريليونات قدم مكعب. وأضاف العدوان أن الدراسات تشير إلى وجود كميات تجارية من الغاز في حقل الريشة الغازي. وبين أن حقل الريشة الغازي، مملوك لشركة البترول الوطنية «الحكومية»، وأن كميات الغاز المستخرجة من حقل الريشة في حاجة إلى إنشاء أنبوب لنقلها من الحقل إلى العاصمة عمّان أو محافظة الزرقاء لاستخدامها تجارياً، بالإضافة إلى ربطه بخط الغاز العربي الذي يمر بالأردن. وقال وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني، صالح الخرابشة، في تصريحات مساء السبت الماضي، إن دراسة حول عمليات التنقيب في حقل الريشة الغازي سيتم إعلان نتائجها بالتفاصيل والأرقام في غضون أسبوعين. وأضاف أن الحكومة استعانت بشركة «شلمبرغير العالمية» لدراسة حقل غاز الريشة اعتماداً على معلومات المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد الذي قامت به شركة «بريتش بتروليوم». وبين أن الدراسة تشارف على الانتهاء وتتضمن تقديرات تأشيرية حول احتياطات الغاز ضمن تصنيفات (عليا ودنيا ومتوسطة)، وفي العادة يتم استخدام (التقدير المتوسط) كأفضل تقدير. وقال إن أية معلومات تتعلق بعمليات التنقيب والاستكشاف والكميات والاستخراج معقدة وتخضع لكلف وتتطلب شروحات مستفيضة وتريثاً قبل إصدار الأحكام والنتائج، وسيتم إشراك المواطنين بالمعلومات المتوفرة حال انتهاء الدراسة بصيغتها النهائية خلال أسبوعين.

> 350
> مليون قدم مكعبة يومياً هي ما يحتاجه الأردن من الغاز الطبيعي، والتي يقوم باستيرادها من الخارج، ويتم إنتاج أقل من 30 مليون قدم مكعبة يومياً من حقول الغاز الواقعة في المناطق الشرقية من البلاد.

تشكيك وتساؤلات

واعتبر المختص في شؤون الطاقة، عامر الشوبكي، أن الحديث عن وجود 9,4 تريليونات قدم مكعب من احتياطي الغاز في حقل الريشة كما ورد في تصريحات رسمية، يحمل الحكومة مسؤوليات كبيرة حيث إن هذه الكمية تكفي لتلبية احتياجات الأردن من الغاز لمدة 80 عاماً. وأضاف أن القيمة السوقية لهذه الكمية من الغاز تقدر بحوالي 70 مليار دولار. واعتبر الشوبكي أن تصريحات الحكومة جاءت متسرعة لعدة أسباب، أبرزها أن حقل الريشة لا يزال في مرحلة الاستكشاف ولم يصل بعد إلى مرحلة التطوير والإنتاج، وأن التقديرات المتعلقة باحتياطي الغاز عادةً ما تتم في المراحل المتقدمة من تطوير الحقل، وهو ما يتيح للبلد المالك لهذا الحقل عرضه على الشركات للاستثمار. وبين أن التصريحات الحكومية تتناقض مع بعض الإجراءات السابقة، مثل استئجار سفينة غاز عائمة ثانية والتي ستزيد من التكاليف الحكومية، والتي تُضاف إلى تكلفة السفينة الأولى التي تقدر بـ 60 مليون دولار سنوياً. ولفت إلى أن هذه الزيادة في التكاليف لاستيراد الغاز المسال غير مبررة إذا كان هناك غاز محلي في الأردن، وأن استمرار استئجار السفينتين يكلف الدولة مبالغ طائلة، حيث إن السفينة العائمة الأولى كلفت لغاية الآن قرابة 495 مليون دولار، وهو ضعف ثمن السفينة بالكامل. وأشار الشوبكي إلى أن حقل الريشة بحسب الكشوفات الرسمية، ينتج حالياً 16 مليون قدم مكعب من الغاز، وهو ما يشكل 3% فقط من حاجة الأردن اليومية التي تصل إلى 350 مليون قدم مكعب، وأن التصريحات المتتالية حول حقل الريشة في السنوات الماضية بخصوص إمكانيات الإنتاج لم تظهر على أرض الواقع. وقال إن الحكومة قبل أربع سنوات صرحت بقدرتها على إنتاج 2000 برميل من النفط يومياً من حقل حمزة، لكن اتضح أن الإنتاج لا يتجاوز 200 برميل فقط ولم يتم محاسبة المسؤولين عن هذه التصريحات. أما الخبير في قطاع الطاقة، هاشم عقل، فقال لـ «العربي الجديد» إن التصريحات التي أعلنتها الحكومة إيجابية وتبشر بالخير للمواطن ومختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية وغيرها. وأضاف أن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة إيرادات الخزينة والمساهمة في معالجة مشكلات البلاد الاقتصادية، وتعزيز الاحتياطيات الأجنبية وتخفيض عجز الميزان التجاري من خلال ارتفاع حجم الصادرات، إضافة إلى توفير فرص العمل بالشكل الذي يحد من الفقر والبطالة. وقال عقل إن الاستكشافات الغازية، في حال تحققها، ستؤدي حتماً إلى زيادة الجاذبية الاستثمارية للأردن، خاصة للقطاع الصناعي من خلال تخفيض كلف الإنتاج وزيادة تنافسية المنتجات المحلية، ذلك أن استخدام الغاز في الصناعة يوفر حوالي 50% من كلف الإنتاج التي تذهب معظمها إلى أسعار الطاقة المستخدمة، إضافة إلى انخفاض كلف الطاقة على المواطنين وكل القطاعات. وأوضح أن عمليات الاستكشاف، في حال ثبوت الجدوى التجارية، تحتاج إلى فترة قد تصل إلى 3 سنوات، وفي المحصلة ستوفر مبالغ كبيرة للأردن وستساهم في انتعاش الوضع الاقتصادي.

إفراط في التفاؤل

بدوره، قال الخبير الاقتصادي، حسام عايش، لـ«العربي الجديد» إن واحدة من أكبر مشكلات الأردن الاقتصادية تتمثل في عدم توفر النفط والغاز وقلة الثروات الطبيعية الأخرى، حيث إن فاتورة الطاقة تزيد سنوياً عن 7 مليارات دولار، إذ يتم تأمين احتياجاتنا النفطية ومن الغاز الطبيعي من مصادر مختلفة. وأكد أهمية عدم الإفراط في التفاؤل، حيث إن موضوع الاستكشافات للنفط والغاز في الأردن ليس بالجديد، وإنما يعود لعدة عقود، وفي كل مرة تكون «الكميات غير تجارية»، في الوقت الذي ينبغي فيه التركيز أيضاً على الاستفادة من احتياطي البلاد الضخم من الصخر الزيتي. وأضاف أن الوصول إلى الإنتاج التجاري للغاز يعني تحولاً اقتصادياً وماليا مهماً للأردن من ناحية التوفير في فاتورة الطاقة من النفط والغاز، وتخفيض كلف توليد الكهرباء، وتأمين احتياجات القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى من الغاز لغايات توفير التيار الكهربائي، وهذا بدوره يخفض كلف الإنتاج وينشط بيئة الأعمال ويزداد إقبال المستثمرين لإقامة المشاريع المختلفة في الأردن.

ثروة حقل الريشة

قال عضو مجلس النواب الأردني، النائب عوني الزعبي، على صفحته على فيسبوك إن «على الحكومة الخروج بتصريحات أكثر وضوحاً وتفصيلاً لنفهم ويفهم المواطنون كيف يتعاملون بعقلانية مع سقف التوقعات ومع هذه الكميات الضخمة من الغاز! إذا كان لسان مدير المصادر الطبيعية قد زلّ وكشف الرقم دون تنسيق مسبق أو موافقة وزير الطاقة أو الحكومة، فلا مبرر بعد اليوم لإخفائه أو التقليل من سقف توقعات المواطنين حياله، فالمواطن الأردني يترقب أي طاقة فرج أو فرصة أمل لتحسين ظروفه وواقعه الاقتصادي». فيما أكد المستشار في مجال الطاقة والنفط، مبارك الطهراوي، لـ «العربي الجديد» أن الجانب السعودي يستخرج من امتداد الحقل الغازي – الريشة الأردني - 170 مليون قدم مكعبة يومياً، ما يؤشر إلى أن الزيادة متوقعة ومؤكدة من الجانب الأردني. ويتم تأمين احتياجات الأردن من الغاز من الخارج، وكميات أخرى يتم استيرادها بالبواخر وتخزينها في الباخرة العائمة في ميناء العقبة الوحيد للبلاد، ويقع في أقصى جنوبها على البحر الأحمر. وحقل الريشة الغازي هو حقل طبيعي يقع شمال شرق الأردن على بُعد 370 كيلومترًا من العاصمة عمّان.

في حالة صحّت التقديرات، قد يتحرر الأردن من استيراد الغاز من إسرائيل (آيت الجنيدي/الأناضول)